لبنان: لا يعالج نظام العدالة الجنائية العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل كاف

18 شباط / فبراير 2021

في مذكرة صدرت اليوم، نشرت اللجنة الدولية للحقوقيين توجهات وتوصيات تهدف إلى مساعدة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في لبنان في معالجة الثغرات الكبيرة في قواعد الإثبات والممارسات والإجراءات التي تقوض التحقيق والملاحقة القضائية والفصل في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في البلاد.

المذكرة المكونة من 51 صفحة، *جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: المبادئ والممارسات الموصى بها حول الأدلة* (متوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية) تهدف إلى تعزيز المساءلة والعدالة لقضايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وهي مصممة خصيصًا للمحققين والمدعين العامين والقضاة وممارسي الطب الشرعي.

قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين: "لا غنى عن الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في القضاء على الممارسات الضارة والحد من الإفلات الراسخ من العقاب على العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي."

"بدلاً من ترويج الروايات النمطية الكاذبة التي تطعن في مصداقية الناجيات وتحاكم تاريخهن الجنسي، يجب على نظام العدالة الجنائية أن يتبنى ويفرض إجراءات لجمع الأدلة مراعية للنوع الاجتماعي والتى تركز على الضحية وتضع في الأولوية مصلحة الناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي."

كما تسعى المذكرة إلى تزويد الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية بالإرشادات والتوصيات بشأن تحديد، وجمع، وحفظ، ومقبولية، واستبعاد، وتقييم الأدلة في قضايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي فضلاً عن قابليتها للتطبيق الفوري في الممارسة، في انتظار توحيد وإصلاح الإطار القانوني الحالي في لبنان وإجراءات التحقيق والمقاضاة والفصل في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وقال بنعربية: "إن الإطار القانوني في لبنان يعزز ويديم الحرمان الممنهج من الحماية القانونية الفعالة والولوج إلى العدالة للنساء الناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي." مضيفاً أنه "يجب أن يتصدى نظام العدالة القوالب النمطية والمواقف الجنسانية الضارة المتجذرة في النظام الأبوي في استمرارية تقويض حق الناجيات في سبل الانتصاف الفعالة."

يأتي إصدار المذكرة في الوقت المناسب بشكل خاص نظرًا لتصاعد العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تشهده لبنان منذ تفشي جائحة فيروس كورونا.

وتستند المذكرة إلى الأبحاث السابقة التي أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين في هذا المجال بما في ذلك *العنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: قوانين غير ملائمة، سبل انتصاف غير فعالة* و*المساءلة عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في لبنان: توجيهات وتوصيات الى العاملين في مجال العدالة الجنائية*.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 17 38 979 22 41+؛ بريد الكتروني: said.benarbia(a)icj.org

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني: asser.khattab(a)icj.org